



الاثنين
العدد: (1804)
4 / 4 / 2016م
26 / جماد ثاني / 1437هـ

اقتصاد

إعادة تأهيل وترميم 80 مدرسة بصنعا



قال مدير مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة محمد عبد الله الفضلي إن منظّمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" خصّصت 3 ملايين دولار لإعادة تأهيل وترميم 80 مدرسة من إجمالي 184 تضرّرت بالعاصمة صنعا، بفعل العدوان السعودي الأمريكي الغاشم على اليمن. وأشار إلى أن المدارس المستهدفة لإعادة التأهيل والترميم تتوزّع في كافة مديريات العاصمة صنعا، وهي الأكثر تضرّراً والواقعة في المناطق التي استهدفها طيران العدوان السافر باستمرار مثل عطان ونقم وشارع المطار ومنطقة سواد حنش.

الميثاق

17



أطفال اليمن يدفعون الثمن الأكبر

10 ملايين طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة | 50 مدرسة تعرضت للقصف و63 مرفقاً صحياً هوجم من طيران العدوان | 2200 طفل قتلوا وأصيبوا خلال العام الماضي

3,3 مليار خسائر مياه الأمانة بسبب العدوان

تلبية طلبات الخدمة، حيث أدى هذا التوقّف إلى حرمان كثير من المشتركين في مناطق مختلفة لا سيما المزوّدين بالخدمة عبر محطة الضخ الرئيسية من تزويدهم بالمياه. ولفت المهندس الوزير إلى أن العدوان السعودي تسبّب خلال عام كامل في خسائر فادحة للمؤسسة تقدّر بـ 2,4 مليار ريال نتيجة انخفاض إيرادات المؤسسة إلى أكثر من 50% وبخسائر شهرية تقدّر بـ 200 مليون ريال. وأشار مدير عام المؤسسة المحلية بالإمانة إلى أن إجمالي خسائر المؤسسة بفعل العدوان الغاشم بلغ خلال عام كامل حوالي 16 مليون دولار ما يعادل 3,3 مليار ريال. وجعّد المهندس الوزير إدانته قصف العدوان السعودي الهجمي الذي يستهدف كل مقدّرات الشعب اليمني وبنيتة التحتية بما فيها خزانات ضخ المياه دون مراعاة لحرمه حياة الناس، كون استهداف خزانات المياه يمسّ حياة المواطنين بشكل مباشر فالمياه أهم من أي شيء آخر. واعتبر أن قصف وتدمير خزانات وشبكات المياه وخطوط الضخ والإرسال والمولدات والمحولات يدل على هجمية وحقد العدوان السعودي على اليمن وشعبه الصامد، ويهدف إلى إيقاف العمل وخلق أزمة خانقة لدى المواطنين لعدم حصولهم على المياه.

قالت المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة إن خسائر قطاع المياه في العاصمة صنعا، خلال عام من العدوان السعودي الأمريكي الغاشم على اليمن بلغت نحو 3,3 مليار ريال. وأوضح مدير عام المؤسسة المحلية بالأمانة المهندس نبيل الوزير أن الفرق الفنية المتخصصة التي شكّلتها المؤسسة لحصر الأضرار والخسائر التي لحقت بقطاع المياه والصرف الصحي سجّلت استهداف العدوان بالقصف المباشر لشبكات وخزّانات ومنظومات ومحطات الضخ للمياه في العاصمة صنعا، مما لحق بها أضراراً جسيمة وكبيرة أثّرت في وصول الخدمة للمواطنين بشكل متفاوت، وأشار المهندس الوزير إلى أن الأضرار شملت الخزّانات المركزية لضخ المياه والتي تغذي أحياء العاصمة الجنوبية أبرزها تدميره لخزّان المياه في النهدين بالكامل والذي تبلغ تكلفته إنشاءه 4 ملايين دولار وتبلغ سعته التخزينية خمسة آلاف متر مكعب ويستفيد منه 30 ألف نسمة في مديرية السبعين، إضافة إلى تدميره 6 أبار مياه ووسائل نقل وبكليات ومحطة ضخ، فضلاً عن أضرار كلية في مبنى الإدارة العامة وشبكة الكهرباء، الضغط العالي. ونوّه إلى أن العدوان السعودي الغاشم المستمر على اليمن منذ أكثر من عام كامل ألحق بظلاله على قطاع المياه مما جعل المؤسسة غير قادرة على



وأضاف هارنيس: "إننا بحاجة إلى الإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية والاستمرار في إنقاذ الأرواح وأحلام الأطفال بأن يكبروا ويحصلوا على التعليم. إنه سباق مع الزمن". وكرّزت اليونيسيف مناشدتها إلى جميع أطراف النزاع لوضع حد للقتال في اليمن والتوصّل إلى تسوية سياسية.

ودعت اليونيسيف إلى اتّخاذ تدابير عاجلة أهمها، التزام كافة الأطراف بقوانين الحرب والتوقّف فوراً عن مهاجمة المدنيين والبنية التحتية المدنية بما فيها المدارس ومرافق الصحة والمياه، ووضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال في القتال، والعمل فوراً على إطلاق سراح جميع الأطفال الذين جُنّدوا سواء بهدف المشاركة بأدوار قتالية أو غير قتالية. وطالبت المنظمة كافة الأطراف بتوفير الإمكانيات الكاملة وغير المشروطة لإيصال المساعدات الإنسانية للأطفال أينما كانوا في أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق التي عزلها النزاع. وحُثّلت اليونيسيف وشر كاؤها إلى تأمين التمويل المطلوب بشكل عاجل. وتلقّت اليونيسيف حتى الآن 18% فقط من نداء الاستجابة لعام 2016م البالغ قيمته 180 مليون دولار.

وقال المدير الإقليمي لليونيسيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدكتور بيتر سلامة: "كانت اليمن دولة هشة نتيجة عقود من التدهور التنموي والنزاعات المتعاقبة. ومن المحزن أن يكون الأطفال دائماً أكثر المتأثرين. إذا لم تتوقف الحرب تتعرّض البلد لخطر تحولها إلى دولة فاشلة مما سترك عواقب بالغة الأثر وطويلة المدى على الأطفال وعائلاتهم".

وفاة عشرة آلاف طفل أمراض كان يمكن علاجها

وبعيداً عن الأثر المباشر للنزاع، أشارت تقديرات اليونيسيف إلى أن قرابة 10 آلاف طفل دون سن الخامسة ربما لقوا حتفهم العام الماضي بسبب أمراض كان يمكن الوقاية منها، ولكن نتيجة لتدهور الخدمات الصحية الأساسية بما في ذلك التلقيح وعلاج الإسهال والالتهابات الرئوية. هذا بالإضافة إلى ما يقرب من 40 ألف طفل يموتون سنوياً في اليمن قبل بلوغهم سن الخامسة.

وقال التقرير: "لقد دفع باليمن، وهي أفقر دولة في المنطقة وإحدى أفقر البلدان في العالم، إلى الهاوية بسبب الدمار الذي لحق بالبلاد خلال العام الماضي. هناك الآن ما يقرب من 10 ملايين طفل أو 80% من أطفال البلاد بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة. كما يواجه أكثر من مليوني طفل خطر الإصابة بأمراض الإسهال و320 ألف طفل عرضة لخطر سوء التغذية الحاد والوخيم.

وعلى الرغم من العنف والقيود المفروضة على إيصال المساعدات والنقص الحاد في التمويل، تمكّنت اليونيسيف مع مجموعة من الشركاء من توفير برامج التغذية والوصول إلى المياه النظيفة واللقاحات لملايين من الأطفال والنساء من المتضرّرين من العنف.

ومع تعرّض أكثر من 50 مدرسة للاعتداء فقد قتل بعض الأطفال وهم في داخل المدرسة أو في الطريق من وإلى المدرسة. كما رصدت اليونيسيف 51 حالة اعتداء على المدارس في العام الماضي. وتعتبر هذه الأرقام غيضاً من فيض إذ أنها لا تشمل سوى الحالات التي استطاعت اليونيسيف أن تتحقق منها.

وقال ممثّل اليونيسيف في اليمن جولييان هارنيس: "إن الأطفال يدفعون الثمن الأكبر في نزاع ليس لهم يد فيه أصلاً. فيقتلون ويصابون والناجون منهم يعيشون عرضة لخطر فقدان حياتهم. لا يوجد مكان آمن للأطفال في كل أنحاء اليمن. حتى اللعب أو النوم بات أمراً محفوفاً بالمخاطر".

ومع تصعّد الحرب، تفاقمت ظاهرة تجنيد واستخدام الأطفال في القتال. ويتّخذ الأطفال أدواراً أساسية في القتال مثل حراسة نقاط التفتيش وحمل السلاح.

وقد تحقّقت اليونيسيف من 848 حالة تجنيد لأطفال خلال عام واحد، وقامت أطراف النزاع بتجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم العشر سنوات ليشاركوا في القتال.

وأظهرت أحدث البيانات تعرّض 63 مرفقاً صحياً للمهجوم أو الضرر، كما أفادت معظم المرافق الصحية بوجود نقص حاد في المعدّات الطبية والإمدادات والطواقم الصحية علاوة على انقطاع التيار الكهربائي. كما أدى الاضطراب الحاد في تدفّق الوقود والموارد الغذائية نتيجة النزاع والقيود المفروضة على الاستيراد إلى شلل الخدمات الأساسية الحيوية في أنحاء اليمن.

منظمة الصحة العالمية: الحرب أدّت إلى تدهور الوضع الصحي باليمن

19 مليوناً لا يجدون المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي



السكان المحتاجين. لقد قفنا بإرسال الأدوية والمستلزمات المنقذة للحياة عبر القوارب عندما كانت الطرق مغلقة، ولجأنا إلى نقل المياه الأمانة للمرافق الصحية عبر عربات تجرّها الدواب بسبب نقص الوقود". ومنذ مارس 2015، تمكّنت منظّمة الصحة العالمية من الوصول لسبعة ملايين شخص من خلال توزيع حوالي 450 طن من الأدوية والمستلزمات الطبية، وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية المتكاملة، بما فيها خدمات الصحة النفسية، عبر الفرق والعيادات الطبية المتنقلة وتوزيع أكثر من 150 ألف قارورة أنسولين. وساهمت منظّمة الصحة العالمية مع الشركاء، في تطعيم أكثر من 5 ملايين طفل دون الخامسة ضد شلل الأطفال وتطعيم أكثر من 2,4 مليون طفل دون سن الخامسة عشرة ضد الحصبة والحصبة الألمانية. كما وفّرت منظّمة الصحة العالمية مليون لتر من الوقود للمستشفيات ومليون لتر من المياه النظيفة للمرافق الصحية ومخيمات النازحين. وأضاف الدكتور علوان: "على الرغم من الجهود التي بذلناها حتى الآن، إلا أن هناك الكثير من العمل الذي يتعيّن فعله للاستجابة للاحتياجات الصحية للسكان في اليمن. ويتناوب قلق شديد إزاء محدودية التمويل للقطاع الصحي، والذي لم يتلق حتى الآن إلا 6% فقط من الدعم المطلوب للعام 2016م ومع دخول الصراع عامه الثاني، فإني أيضاً أذكر كافة الأطراف بالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي لتسهيل الوصول الإنساني لكافة المناطق في اليمن، واحترام سلامة العاملين الصحيين والمرافق الصحية والتي تعمل أساساً في ظل ظروف صعبة للغاية".

قالت منظّمة الصحة العالمية إن أحداث العنف في اليمن خلّفت تأثيراً مدوّراً على الملايين من المدنيين الأبرياء، وتسبّبت في معاناة لا حدود لها. فمنذ مارس 2015، لقي ما يزيد على 6200 شخص حتفهم وأصيب أكثر من 30 ألف شخص. ويحتاج أكثر من 21 مليون شخص أي حوالي 82% من إجمالي السكان إلى مساعدات إنسانية، بمن فيهم حوالي 2,5 مليون نازح. ويقطن أكثر من ثلث السكان المحتاجين في مناطق يستحيل أو يصعب الوصول إليها. وحتى ما قبل الأزمة الراهنة، كان النظام الصحي يواجه بعض التحديات، غير أن العنف الدائر أدّى إلى المزيد من التدهور للوضع الصحي. ويوجد ما يقرب من 19 مليون شخص صعوبة في الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، ما يجعلهم عرضة لخطر الإصابة بالأمراض المعدية مثل حمى الضنك والمalaria والكوليرا. ويحتاج ما يزيد على 14 مليون شخص للخدمات الصحية العاجلة، بمن فيهم أكثر من مليوني طفل يعانون من سوء التغذية الحاد إضافة للنساء الحوامل والمرضعات. ولكن على الرغم من هذه الاحتياجات العاجلة، فإن حوالي 25% من المرافق الصحية أغلقت أبوابها بسبب الأضرار التي تعرّضت لها أو نقص الكوادر الطبية والأدوية وغيرها من الموارد. وقال المدير الإقليمي لمنظّمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط الدكتور علاء الدين العلوان: "حجم الاحتياجات الصحية في اليمن هائل، والعمل خلال فترات الصراع ليس بالأمر الهين. فخلال العام الماضي، اضطرت منظمة الصحة العالمية إلى إيجاد حلول للوصول

14 مليوناً يحتاجون للخدمات الصحية العاجلة

